

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/3(Part I)
8 September 2014
ORIGINAL: ARABIC



المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية
وتمويل التنمية
الدورة العاشرة: تحرير التجارة الخارجية
القاهرة، 22-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015

البند 4 (أ) من جدول الأعمال المؤقت

عرض ما تم إنجازه في مجال تحرير التجارة الخارجية

تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابعة

موجز

أصدرت اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها السابعة، التي عقدت في بيروت يومي 4 و5 تشرين الأول/أكتوبر 2011، مجموعة من التوصيات، بعضها موجّه إلى حكومات الدول الأعضاء في الإسكوا، وبعضها موجّه إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

ومنذ عام 2013، تنعقد هذه اللجنة كلّ سنة، وتُخصّص مداورة لمواضيع تمويل التنمية ولمواضيع تحرير التجارة الخارجية. وتستعرض هذه الوثيقة التوصيات في مجال تحرير التجارة الخارجية الصادرة عن الدورة السابعة للجنة والموجّهة إلى الأمانة التنفيذية والإجراءات المتخذة لتنفيذها. وتتولى شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي في الإسكوا متابعة العمل في هذا المجال.

توصيات اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها السابعة والإجراءات المتخذة لتنفيذها

تتعقد اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية (ويشار إليها اختصاراً في سياق هذا التقرير بلجنة التجارة والعولمة وتمويل التنمية) كل سنة، وذلك عملاً بالقرار 313 (د-27) بشأن تواتر دوراتها الذي تم اعتماده في الدورة السابعة والعشرين للإسكوا (بيروت، 7-10 أيار/مايو 2012). ونصّ القرار على أن تعقد اللجنة دوراتها مرة كل سنة اعتباراً من عام 2013، وليس مرة كل سنتين، تُخصّص بالتناوب لمواضيع تمويل التنمية ولمواضيع تحرير التجارة الخارجية. ولكن خُصّصت دورتان متتاليتان لمواضيع تمويل التنمية وهما الدورة الثامنة (عمّان، 7 و8 تشرين الأول/أكتوبر 2013) والدورة التاسعة (عمّان، 7 و8 نيسان/أبريل 2015). وفي إطار الدورة الحالية العاشرة للجنة والمخصصة لمواضيع تحرير التجارة الخارجية، يتناول هذا التقرير التوصيات الصادرة عن آخر دورة تناولت هذه المواضيع وهي الدورة السابعة (بيروت، 4-5 تشرين الأول/أكتوبر 2011).

بعض التوصيات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابعة موجه إلى الدول الأعضاء في الإسكوا، وبعضها الآخر موجه إلى أمانتها التنفيذية. وتناولت التوصيات الموجهة إلى حكومات الدول الأعضاء، توثيق التعاون والتنسيق مع الأمانة التنفيذية في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية وفقاً لأولويات هذه الدول، وتعزيز تبادل المعرفة بينها وبين الأمانة التنفيذية. وتستعرض الوثيقة الجانب المتعلق بتحرير التجارة الخارجية من التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية والإجراءات المتخذة لتنفيذها. وتتولى شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي في الإسكوا متابعة العمل في هذا المجال.

تنفيذ التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية في الإسكوا

التوصية

إدراج موضوع التداعيات الاقتصادية للأحداث التي تشهدها المنطقة العربية ضمن قضايا تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وأيضاً تمويل التنمية الواردة في إطار البرنامج الفرعي 3 بشأن التنمية والتكامل الاقتصادي من برنامج العمل المقترح للإسكوا لفترة السنتين 2012-2013.

إجراءات التنفيذ

أدرجت الإسكوا التداعيات الاقتصادية للظروف والتحوّلات الأمنية والسياسية التي تمر بها المنطقة في مختلف تقاريرها ودراساتها واجتماعاتها المعنية بقضايا التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، كلما أمكن ذلك. وسلّطت الضوء على دور هذه التحوّلات في زيادة أو تقليص معدّلات التجارة الخارجية والبيئية في المنطقة، وبالتالي على ما إذا كانت تسهم في تسهيل اندماج اقتصادات المنطقة في الاقتصاد العالمي أو إعاقته. كذلك، تناولت تأثير تلك الظروف على بناء الشراكات الاقتصادية بين بلدان المنطقة والعالم، وسبل حشد التمويل اللازم للقيام بالمشاريع الإنمائية والنهوض بالمنطقة.

التوصية

متابعة تنفيذ برامج بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي، ولا سيما في مجال التشريعات الخاصة بقطاع الخدمات.

إجراءات التنفيذ

تواصل الإسكوا التنسيق مع منظمة التجارة العالمية وجامعة الدول العربية وغيرهما من المنظمات الإقليمية المعنية بقضايا التجارة، بهدف تعزيز التعاون القائم، وتحقيق الاتساق بين أهداف الإسكوا وأنشطتها ومشاريعها، من جهة، وأهداف تلك المنظمات وأنشطتها ومشاريعها من جهة ثانية، فضلاً عن تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية. وفي هذا السياق، أعدت الإسكوا وثيقة مشروع يهدف إلى تعزيز التجارة في الخدمات في المنطقة العربية، وتسعى الإسكوا إلى الحصول على الموارد المالية اللازمة لتنفيذه من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA). ويهدف هذا المشروع أيضاً إلى تحقيق المشاركة الفعالة والمنصفة للبلدان العربية في التجارة في الخدمات، وذلك في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر. ويتضمن المشروع أنشطة ترمي إلى تقديم المساعدة الفنية للبلدان العربية في ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) بناء القدرات في مجال جمع البيانات حول التجارة في الخدمات؛ (ب) بناء القدرات في مجال التقنيات المعنية بتقييم حماية التجارة في الخدمات وقياس المكاسب من تحرير هذه التجارة والتكاليف المترتبة عليها؛ (ج) إجراء الدراسات الفنية حول سيناريوهات بديلة لتحرير التجارة في الخدمات والسياسات الرامية إلى ذلك.

التوصية

التنسيق مع منظمة التجارة العالمية وجامعة الدول العربية لإعداد مسودة مشروع إقليمي لتقديم الدعم الفني للبلدان العربية في مجال تجارة الخدمات، والسعي إلى إيجاد التمويل اللازم لتنفيذ أنشطته.

إجراءات التنفيذ

تعمل الإسكوا مع منظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية لتفعيل مشروع المساعدة من أجل التجارة للدول العربية. وهذا المشروع يتضمن مجموعة من الأنشطة الهادفة إلى تقديم الدعم الفني للبلدان العربية، وبناء قدراتها كي تتمكن من الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع تعزيز التجارة، بما في ذلك تجارة الخدمات. وقد عقدت الإسكوا عدداً من ورشات العمل الهادفة إلى بناء قدرات هذه البلدان في إعداد وثائق للمشاريع تتطابق مع المواصفات والمعايير الدولية تعرض من خلالها المشاريع على المانحين المحتملين من أجل الحصول على تمويل لها. كما هدفت ورشات العمل إلى تعزيز قدرات تلك البلدان في تنفيذ مشاريع تساهم في تطوير التجارة.

التوصية

تنظيم اجتماع للخبراء من أجل التباحث حول تطوير إطار عام لاتفاقية عربية تُعنى بتسهيل التجارة بين البلدان العربية، وذلك في ضوء الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات المبرم في إطار منظمة التجارة العالمية.

إجراءات التنفيذ

نظمت الإسكوا اجتماعاً للبلدان العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عُقد في جنيف يومي 3 و4 تشرين الأول/أكتوبر 2013، وذلك في سياق الاستعدادات للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة 3-6 كانون الأول/ديسمبر 2013. وهدف هذا الاجتماع التحضيري إلى مناقشة وتوحيد وتنسيق المواقف المحتملة للبلدان العربية إزاء مختلف القضايا المدرجة على جدول أعمال المؤتمر الوزاري، لا سيما الزراعة والأمن الغذائي، وتسهيل التجارة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، والتوسع في نطاق اتفاقية تكنولوجيا المعلومات.

وفي إطار متابعة نتائج المؤتمر الوزاري، نظمت الإسكوا، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ووزارة الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة، ورشة عمل للدول العربية عُقدت في دبي في الفترة من 10 إلى 12 آذار/مارس 2014. وتضمنت ورشة العمل مراجعة لنتائج مؤتمر بالي، وعرضاً حول اتفاق تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية. وقدم المتحدثون خلال ورشة العمل تحليلاً لتداعيات اتفاق تسهيل التجارة على البلدان العربية، وعرضاً لآليات الدعم الفني المتاحة لهذه البلدان من أجل تنفيذ الاتفاق. كما ناقش المجتمعون مخاوفهم بشأن تداعيات تنفيذ الاتفاق على المنافسة في الصادرات، والأمن الغذائي. كذلك، تطرقوا إلى القرارات الوزارية المتعلقة بالمعاملة التفضيلية لأقل البلدان نمواً والهادفة إلى تمكينها من الوصول إلى الأسواق من دون تعرفات أو حصص. واختتمت ورشة العمل بحلقة حوار طرحت فيها البلدان العربية أولوياتها فيما يتعلق بحاجتها للمساعدة الفنية من أجل تنفيذ اتفاق تسهيل التجارة.

كذلك، أصدرت الإسكوا مطبوعة حول تسهيل التجارة في المنطقة العربية هدفت إلى توثيق وتحليل الوضع الحالي لنظام النافذة الواحدة الهادف إلى تيسير التجارة، وتضمنت عرضاً للممارسات الجيدة في المنطقة. واستناداً إلى نتائج مجموعة من التحليلات من المنطقة، قدمت المطبوعة توصيات بشأن السياسات المقترحة للإسكوا والدول الأعضاء.

كما أجرت الإسكوا مسحاً لمستوى تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في البلدان العربية وفقاً لما نص عليه اتفاق تسهيل التجارة، وذلك بالتعاون مع اللجان الإقليمية الخرى التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأصدرت تقريراً تضمن نتائج هذا المسح.

التوصية

إصدار دليل خاص بتشريعات التجارة في الخدمات المطلوبة بهدف تنسيقها ورفع مستوى المعرفة بها.

إجراءات التنفيذ

في إطار مشروع تعزيز التجارة في الخدمات في المنطقة العربية الذي تنفذه الإسكوا بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية وبدعم مالي منها، سيتم العمل على إصدار دليل خاص بتشريعات التجارة في الخدمات في الدول الأعضاء. ويصب ذلك في سياق الجهود الرامية إلى إنشاء برامج وطنية للدعم الفني من أجل تعزيز المهارات والقدرات الفنية لهذه الدول في مجالات التجارة في الخدمات، وإلى تنظيم ورشات عمل تدريبية إقليمية متخصصة حول مختلف جوانب هذا النوع من التجارة.

التوصية

إعداد دراسة لتقييم التجارة في الخدمات في البلدان العربية وتحديد دورها في ظل الاتفاقيات الإقليمية والدولية. ويهدف ذلك إلى تعزيز دورها الإنتاجي والخدمي وبالتالي تحسين قواعدها الإنتاجية والاستثمارية.

إجراءات التنفيذ

أعدت الإسكوا ورقة فنية حول تحرير التجارة في الخدمات وتنظيمها في الأردن والإمارات العربية المتحدة وعمان ومصر. وتقدم هذه الورقة لمحة عامة عن الوضع القائم للتجارة في هذه البلدان، مع التركيز على قطاعات الخدمات المالية والاتصالات والنقل والسياحة، وتحليلاً معمقاً لتحرير التجارة في الخدمات المالية. كما تتناول بإيجاز دور التجارة في الخدمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمكاسب الناتجة منها والقيود التي تفرضها الدول في هذا المجال، وتقيس أثر تحريرها من خلال تقييم مساهمتها في زيادة القدرة التنافسية للمنطقة ونموها وكفاءتها. وختاماً، تقدم الورقة توصيات بشأن السياسات والتدابير الإصلاحية الكفيلة بتعزيز تحرير التجارة في الخدمات.

التوصية

إعداد نماذج خاصة لإنتاج مؤشر لأداء الخدمات اللوجستية ومؤشر للتكامل الإقليمي.

إجراءات التنفيذ

أعدت الإسكوا دراسة حول لوجستيات التجارة في عدد من البلدان العربية. وتضمنت الدراسة عرضاً للسبل التي تنتهجها عينة من الشركات في خمس دول عربية لتلبية حاجتها للخدمات اللوجستية في قطاعين معينين. وتضمنت أيضاً تقييماً لنظام النقل ولوجستيات التجارة في تونس. وقد باشرت الإسكوا العمل على تطوير مؤشر للتكامل الإقليمي في المنطقة العربية من المقرر عرضه على الدول الأعضاء ومناقشته خلال الدورة الحالية.

التوصية

تطوير نموذج رياضي يساعد في رسم السياسات الكلية والقطاعية في البلدان العربية في إطار التكامل الإقليمي.

إجراءات التنفيذ

أطلقت الإسكوا تقريراً بعنوان "التكامل العربي: سبباً لنهضة إنسانية"، أعدت بمبادرة منها وساهم فيه عدد من المفكرين العرب، يتسم بقدر من التنوع يعكس التنوع الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المنطقة، ويدعو إلى تنفيذ مشروع التكامل العربي الشامل. وينطلق التقرير من أسس نظرية تؤكد على إمكانية التكامل الشامل بين دول المنطقة، ومن تجارب عملية تبين فوائد التكامل على الاقتصاد والمجتمع. ويبنى التقرير على مفهوم العمران البشري الذي طوره عالم الاجتماع العربي ابن خلدون، ويدعو إلى تحقيق التكامل

بين جميع عناصر العمران، بما في ذلك النظم الاقتصادية والثقافية والسياسية والتربوية، من دون أي فصل بينها. ويبيّن التقرير العلاقة بين هذه العناصر الأربعة ومشروع النهضة الذي يسعى التكامل العربي إلى تحقيقه.

ويستند التقرير إلى دراسات عديدة ونماذج اقتصادية أعدتها الإسكوا لوضع تقديرات قياسية وبيانية لأثر تعميق التكامل الاقتصادي العربي، ولقياس هذه المؤشرات في حال استمرت الأوضاع الراهنة على حالها. وعليه، تم اقتراح سيناريوهات محتملة لمسارات استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنشاء اتحاد جمركي عربي، ومقارنتها بمسارات أخرى منها تحرير تجارة الخدمات وتحسين سلاسل الإنتاج. ولإبراز أهمية التوسع في التكامل الاقتصادي إلى ما يتجاوز تحرير التجارة وإنشاء اتحاد جمركي، تم تقديم سيناريو إضافي تُخفف بموجبه تكاليف النقل المتصل بالتجارة البينية بين البلدان العربية تدريجياً، ويُستبدل جزء من القوى العاملة الوافدة من خارج المنطقة العربية باليد العاملة من داخل المنطقة.

كذلك، يتضمن التقرير تحليلاً لأسباب تعثر مسيرة التكامل الاقتصادي، ويتناول سياسات التكامل الحالية التي تركز على تحرير تجارة السلع، من خلال إزالة الرسوم الجمركية تحديداً، وتهمل عوائق أخرى تقيد التبادل التجاري، كتكاليف النقل المرتفعة أو القيود غير الجمركية. وهو يستعرض الفوائد المتوقعة من تجاوز التكامل ذي الطابع التجاري البحث وتحقيق تكامل اقتصادي شامل يزيل القيود عن انتقال القوى العاملة ولو جزئياً، ويشمل السلع والخدمات، ويحرر حركة السلع ورأس المال بين البلدان العربية. ويجري التقرير مقارنة بين تأثير كلّ من هذين المسارين، أي التجاري الصرف والاقتصادي الشامل، على المتغيرات الاقتصادية الأساسية، كالدخل والبطالة والرفاه.

التوصية

تزويد البلدان الأعضاء بالدراسات والأوراق الفنية المتخصصة التي تصدرها الإسكوا، وذلك في إطار دعم القدرات الوطنية في مجال صنع القرار.

إجراءات التنفيذ

أخذت الإسكوا هذه التوصية في الاعتبار لدى تنفيذ مجمل الأنشطة المدرجة في برنامج عملها وعند الإعداد لاجتماعاتها. كما حرصت على إرسال الوثائق الخاصة بالاجتماعات بالبريد الإلكتروني كلما كان ذلك متاحاً، وذلك في فترة لا تقل عن أربعة أسابيع من تاريخ انعقادها. كذلك، ضاعفت الإسكوا جهودها في الفترة الأخيرة لعرض جميع المعلومات والوثائق المتصلة باجتماعاتها، فضلاً عن الدراسات والأوراق الفنية والتقارير الصادرة عنها، على موقع الإسكوا على الانترنت بشكل دوري، من أجل إفساح المجال أمام ممثلي الدول الأعضاء للاطلاع على مضمونها ومراجعتها والاستفادة منها عند اتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية.